المحاضرة الاولى

مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي

الاقتصاد الكلي :

يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة وتحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ككل. وبذلك فإن الاقتصاد الكلي هو ذلك الفرع من النظرية الاقتصادية الذي يقوم بدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحليلها كمستوى الناتج الكلي, مستوى التوظيف, المستوى العام للأسعار والتضخم, الكساد, التوازن الكلي للاقتصاد القومي والنمو الاقتصادي.

كما هو فرع من علم الاقتصاد والذي ترتكز معظم مواضيعه و نقاشاته على الامور التالية:

a. مشاكل الاقتصاد الكلي
b. نظريات الاقتصاد الكلي
c. سياسات الاقتصاد الكلي
d. وجهات نظر مختلفة لآلية عمل الاقتصاد

1- المشاكل الماكرو اقتصادية:

من اهم المشاكل التي يتم معالجتها بعلم الاقتصاد الكلي هي:

1. ارتفاع معدلات التضخم"Inflation"
2. ارتفاع معدلات البطالة"unemployment"
3. ارتفاع اسعار الفائدة"interest"
4. معدلات منخفضة للنمو الاقتصادي"economic growth"

وعند معالجة المشاكل الماكرو اقتصادية نحدد الامرين الآتين:

a. ما سبب المشاكل الماكرو اقتصادية

b. ماالذي يجب فعله لإنهاء ومعالجة هذه المشاكل

2- نظريات الاقتصاد الكلي:

عند معالجة المشاكل الماكرو اقتصادية يتم مناقشة العديد من الاسئلة من قبل الاقتصاديين ,مثلا لماذا سعر الفائدة ارتفع بشكل غير عادي في سنة معينة و انخفض في سنة اخرى ,او لماذا ارتفع معدل التضخم بشكل كبير في سنة معينة.

لذلك تبنى النظريات الاقتصادية لفهم التغيرات الماكرو اقتصادية, واهم النظريات الماكرو اقتصادية التي ناقشت و عالجت المواضيع و المشاكل الماكرو اقتصادية:

1- النظرية الكينزية

2- النظرية النقدية

3- السياسات الاقتصادية:

اهم السياسات المستخدمة لمعالجة المشاكل الاقتصادية :

a. السياسة المالية "fiscal policy"

b. السياسة النقدية "monetary policy"

4-اهم متغيرات الاقتصاد الكلي:

الناتج المحلي الاجمالي Gross Domestic Product (GDP)

البطالة Unemployment

التضخم inflation

الانكماش Deflation

النمو الاقتصادي Economic growth

الركود التضخمي Stagflation

دورة الاعمال التجارية Business cycle

الفجوة التضخمية Inflationary gap

فجوة الركود Recessionary gap

السياسة المالية Fiscal policy

السياسة النقدية Monetary policy

العلاقة بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي:

الاقتصاد الكلي "Macro-economics" يدرس الظواهر الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل ,فيعالج المشاكل "الماكرو اقتصادية" كالركود والرواج والكساد والبطالة والتضخم والعجز في ميزان المدفوعات. كما أن متغيرات الاقتصاد الكلي هي كميات كلية مثل الدخل القومي, التوظيف الكلي والبطالة الكلية, المستوى العام للأسعار, سعر الفائدة, سعر الصرف, صافي الصادرات, معدلات النمو, أو تغير المتغيرات السابقة.

أما الاقتصاد الجزئي "Micro-economics" فيدرس كيفية اتخاذ القرارات من قبل افراد القطاع العائلي و الشركات وتفاعلهم في الاسواق . فهو يدرس ويحلل سلوك المكونات الفردية للاقتصاد مثل:

القطاع العائلي: الذي يقوم بالاستهلاك النهائي في المجتمع ككل.

المنشآت: التي يملكها الأفراد والتي تقوم بالإنتاج والتشغيل.

الأسواق: التي تحدد الأسعار من خلال العرض والطلب.

أي أن مواضيع الاقتصاد الجزئي هي:

- نظرية المستهلك

- نظرية المنتج
- نظرية التكاليف
- نظرية الأسواق
- التوازن الجزئي لأسواق السلع والخدمات

أما مواضيع الاقتصاد الكلي فهي:

- الناتج القومي
- التوظيف
- التضخم
- الكساد
- التوازن الكلي

مثلا": من الاسئلة التي يتم الاجابة عنها باستخدام الاقتصاد الجزئي:

- كيف تعمل السوق
- ماهو حجم انتاج الشركات
- ماهو السعر الذي تحدده الشركة لمنتجاتها وكيف تحدده
- كيف يختار المستهلك سلة مشترياته
- هل تؤثر سياسة الحكومة على سلوك الشركات
- هل تؤثر سياسة الحكومة على سلوك المستهلك في عملية الشراء

من جهة اخرى يتم الاجابة عن الاسئلة التالية في الاقتصاد الكلي:

- كيف يعمل الاقتصاد
- لماذا معدل البطالة مرتفع في سنة معينة و منخفض في سنة اخرى
- ما الذي يسبب التضخم وكيفية علاجه
- لماذا معدل النمو الاقتصادي لدولة ما اعلى من معدل النمو الاقتصادي لدولة اخرى
- كيف تؤثر التغيرات في العرض النقدي على الاقتصاد
- كيف تؤثر تغيرات الانفاق الحكومي و الضرائب على الاقتصاد

اما من حيث الاهداف: **أهداف التحليل الاقتصادي الجزئي:**

- تحقيق توازن المستهلك
- تحقيق توازن المنتج
- تحقيق توازن أسواق السلع والخدمات

أهداف التحليل الاقتصادي الكلي

- . تحقيق مستوى مرتفع من الدخل القومي
- . تحقيق مستوى مرتفع من التوظيف (مستوى منخفض من البطالة)
- . تحقيق الاستقرار في الأسعار (مكافحة حالتي التضخم والانكماش)

في التحليل الاقتصادي الجزئي العرض والطلب على سلعة محددة يقاس عادة بوحدات طبيعية, أما في التحليل الاقتصادي الكلي فإن العرض والطلب يمثل مجموع الكميات الجزئية من العرض والطلب على مختلف السلع والخدمات في البلد خلال فترة زمنية معينة عادة السنة.

تطور التحليل الاقتصادي الكلي:

إن بعض أفكار التحليل الاقتصادي الكلي وجدت منذ التاريخ الاقتصادي القديم, 1- اهتم **التجاريون** **(الميركانتيليون)** بتحقيق مصلحة المجتمع ككل, وليس مصلحة الأفراد أو الطبقات كل على حده داخل حدود الدولة الواحدة, ونادوا لذلك بضرورة تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية نتيجة عدم ثقتهم في قدرة النشاط الاقتصادي على تحقيق مصلحة المجتمع القصوى.

2- لقد اهتم **الاقتصاديون** **الكلاسيكيون** بالتحليل الاقتصادي الجزئي, حيث كان الاعتقاد السائد لدى هؤلاء الاقتصاديين بأن الاقتصاد الحر يستطيع دفع الاقتصاد القومي نحو التوظيف الكامل, والاستقرار في مستوى الأسعار تلقائياً من خلال قوى السوق. ولهذا اعتقدوا أن مشكلة التضخم والبطالة ليست مشكلة خطيرة, باعتبار أن قوى السوق التلقائية يمكنها إعادة النظام الاقتصادي إلى مستوى التوظيف الكامل واستقرار المستوى العام للأسعار دون تدخل الدولة.

وقد كان الرأي السائد هو أن السياسة النقدية, والتي تعتبر من اختصاص المصارف المركزية, تعتبر السياسة الوحيدة المبررة في نطاق التحليل الاقتصادي الكلي.

3- يرجع الاقتصاديون, غالباً, بروز أهمية الاقتصاد الكلي إلى منتصف الثلاثينات من القرن العشرين وذلك أثر حلول الكساد الكبير عام (1929-1932) حيث انهارت الكثير من آراء الاقتصاديين القدامى, فظهرت البطالة على نطاق واسع في جميع دول العالم, ومرت سنوات دون أن يكون للقوى التلقائية, ولا للسياسة النقدية بواسطة البنك المركزي أي نجاح في تخفيض مستوى البطالة. وكانت هناك حاجة ماسة لإعادة تكوين نظرية الاقتصاد الكلي. وقد تم ذلك فعلاً بواسطة العالم الاقتصادي البريطاني (**جون مينارد** **كينز** John Maynard Keynes) عندما نشر كتابه المشهور (النظرية العامة في التوظيف وأسعار الفائدة والنقود The General Theory of Employment, Interest and Money) والذي ضمنه نظريته في الطلب الفعال "Effective demand" . ومن أهم آراء **كينز** التي كانت مخالفة

لأفكار الاقتصاديين الكلاسيكيين, أنه يجب على الحكومة أن تؤثر على المستوى العام للنشاط الاقتصادي, وذلك من خلال تغيير مستوى إنفاقها, أو من خلال تغيير قوانين الضرائب وهو ما يسمى بالسياسة المالية. وكان كينز مقتنعاً أن من الضروري للحكومة أن تأخذ المسؤولية من خلال سياساتها الاقتصادية التوازنية للوصول بالاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل, وذلك عن طريق زيادة نفقاتها (تخفيض الضرائب) في حالة حدوث ركود اقتصادي. أو تخفيض نفقاتها (زيادة الضرائب) في حالة حدوث ضغوط تضخمية وبالتالي تستطيع الحكومة أن تؤثر تأثيراً مباشراً على مستوى الناتج الكلي وعلى مستوى التوظيف والعمالة, وكذلك على مستوى الأسعار في الاقتصاد. وذكر كينز أنه في ظروف البطالة, فإن السياسة النقدية تكون عديمة الأثر في التأثير على الناتج القومي أو أسعار الفائدة في ظل ظروف معينة, وأن السياسة المالية هي السياسة الفعالة لمحاربة البطالة في ظل هذه الظروف.

أ.د. رولا غازي اسماعيل